

الخطوات العشر: نقل أجندة النساء والسلام والأمن من الالتزامات إلى التنفيذ

في عام 2019 قدمت حكومة المملكة المتحدة لشبكة العمل الجندري من أجل السلام والأمن (GAPS) ولشركائها تمويلاً لإجراء مشاورات في عام 2020 بخصوص النساء والسلام والأمن بمناسبة الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. تم في إطار هذا المشروع التشاور مع 245 منظمة وشخصية في 11 بلداً. شاركت ثمانية بلدان في المشاورات التي نسقتها شبكة GAPS وأعضاؤها وشركاؤهم/ن، مع منظمات المجتمع المدني في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيا ونيجيريا والصومال وجنوب السودان والمملكة المتحدة. وأجرت وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة أيضاً مقابلات مع مصادر معلومات رئيسية في ميانمار، وسوريا، ومع بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وضع المشاركون والمشاركات في المشاورات توصيات بشأن كيف تستطيع الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني الوفاء بالالتزامات أجندة النساء والسلام والأمن، والأهم من ذلك إحراز تقدم في قضايا النساء والفتيات المتضررات من النزاعات واللامساواة بين الجنسين في الدول الهشة والمتضررة من الصراعات.

من خلال تنفيذ عشر توصيات – الخطوات العشر – يمكن للمؤسسات متعددة الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني إحراز تقدم شامل يهدف إلى خلق عالم أكثر سلاماً ويدعم حقوق النساء والفتيات والرجال والفتيان.

توصيات

(1) **التحليل الجندري للنزاعات وتفعيل أطر التشاور:** يجب أن يشكل التحليل الجندري للنزاعات والتشاور مع المجتمع المدني والحكومات حجر الأساس لجميع سياسات وبرامج النساء والسلام والأمن، والمساواة بين الجنسين، وبناء السلام، والعمل الإنساني، والتنمية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وعلى المجتمع الدولي إجراء تحليل جندري، تشاركي ومتعدد المجالات، للنزاعات وإدراج عملية تشاورية هادفة بشكل منهجي في تصميم ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات.

(2) **تمويل منظمات حقوق النساء والمجتمع المدني:** ينبغي إعطاء الأولوية لتمويل المجتمع المدني ولاسيما منظمات حقوق النساء. وينبغي أن يترجم ذلك إلى التزام بزيادة تمويل برامج المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك التمويل المرن والميسر وبعيد المدى لمنظمات حقوق المرأة لتنفيذ الأولويات التي تضعها هذه المنظمات.

(3) **دبلوماسية المجتمع الدولي وقدراته:** على المجتمع الدولي أن ينفذ التزاماته حيال النساء والسلام والأمن بالكامل، بما فيه عبر العمل الدبلوماسي، وأن يكرس موارد لتعزيز قدراته على القيام بذلك.

(4) **الدعم التقني الحكومي:** على المجتمع الدولي، وخصوصاً المؤسسات متعددة الأطراف والدول المانحة، تقديم الدعم التقني للحكومات البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات لدعمها في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالنساء والسلام والأمن.

(5) **خطط العمل الوطنية:** يجب أن يضع كل بلد وينفذ خطة عمل وطنية تحظى بالتمويل ويجري التشاور بشأنها ورصدها وتقييمها. ويجب أن تحظى خطط العمل الوطنية، وإعدادها ورصدها وتقييمها، بدعم المجتمع الدولي بشكل منتظم، وبناء على احتياجات البلد والمعنى وليس على أولويات المانحين.

(6) **المشاركة الفعالة للنساء والفتيات:** على الحكومات والمجتمع الدولي أن يدعموا المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في جميع مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا يشمل: المشاركة القاعدية في بناء السلام؛ والسياسات المحلية والإقليمية والوطنية؛ والتمكين الاقتصادي؛ والأمن والعدالة؛ وعمليات السلام.

(7) التصدي للعنف ضد النساء والفتيات وحمايتهن منه ومواجهته: ينبغي تمويل وتنفيذ نهج متكامل في التعامل مع العنف ضد النساء والفتيات في جميع قطاعات التنمية وبناء السلام والعمل الإنساني، وينبغي التركيز على الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والحماية منه ومواجهته حين وقوعه.

(8) التشريعات المكتملة والوصول إلى العدالة: وجود التشريعات وضمان الوصول إلى العدالة ضروريان لدعم حقوق النساء والفتيات، وعلى الحكومات مناصرة هذه التشريعات وإعدادها وإقرارها وتنفيذها بدعم من المجتمع الدولي.

(9) تغيير المعايير الاجتماعية وتبني منهجيات جندرية تحويلية بما فيها رفع الوعي العام: يجب إحداث تغيير في المعايير الاجتماعية يركز على منهجيات جندرية تحوّل عميقاً، بما في ذلك عبر التوعية، في مختلف قطاعات بناء السلام والعمل الإنساني والتنمية. وهذا يجب أن يشمل المناصرة وتقديم الخدمات لتمكين المنهجيات الجندرية التحويلية وبناء السلام في جميع القطاعات.

(10) منهجية شاملة ومنسقة وخاضعة للمساءلة: على المجتمع الدولي تنفيذ أجندة النساء والسلام والأمن بأكملها، بما يضمن مسؤوليته عن الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن الدولي والالتزامات الأخرى ذات الصلة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة، ومعاهدة تجارة السلاح.

Thank you so much to Ali Barazi and the Women's International League for Peace and Freedom for the translation from English to Arabic.